

دراسة البطالة في الجزائر

د. واضح صليحة

أستاذة محاضرة

المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء

المخلص:

تعالج هذه المداخلة موضوع البطالة الذي ظل محورا اهتمام المنظرين الاقتصاديين على تعدد المدارس التي ينتمون إليها، واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ والعصور التي عايشوها بل امتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديين وبعض المنظمات الدولية وحتى رجال السياسة في محاولة منهم فهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذا الملف الثقيل الذي بات يهدد استقرار واستمرارية تشكيل هذا العالم، وتتفق جل هذه الآراء تقريبا على أن تحسين أوضاع التشغيل مرتبط بالأداء الاقتصادي الايجابي ومدى النمو الذي يحققه، إذ أن ذلك بمثابة المنشط المسارع للدورة الاقتصادية وما تتضمنه من زيادة في حجم الاستثمارات المولدة لفرص العمل، وللتوضيح أكثر سنحاول التطرق في هذه المداخلة إلى ظاهرة البطالة الجزائرية، أسبابها وسبل معالجتها في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وسنختتم ذلك بنتائج وتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

البطالة؛ السوق؛ اقتصاديات العالم؛ النمو.

مقدمة:

تعاني جل اقتصاديات العالم من البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرارا لمجتمعات خاصة في الدول النامية، لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي من الدرجة الأولى، ثم الجانب الاقتصادي الذب سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة.

بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام للخروج من أزمة الفقر والتخلف التي تميز هذه الدول. ومما زاد الأزمة استفحالا اتساع قوة الاختلالات الهيكلية لاقتصادياتها، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات غالبا ما تفرضها مؤسسات التمويل الدولية قصد إنعاش اقتصادياتها من جديد، في إطار سياسة انكماشية تركز على إدارة الطلب الكلي، وترشيد الإنفاق العام. الشيء الذي سينتج عنه بالضرورة تراجع حجم الاستثمارات العمومية، ومحاولة تخلص الدولة من وظائفها المؤثرة في خلق مناصب الشغل، خصوصا وأن جلها كان يوفرها القطاع العام على الأقل لحالة الجزائر. لعل من بين الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة بالجزائر تبنيها لبرنامج التعديل الهيكلي الذي بموجبه تعمل على تطبيق نظام الخصوصية بمختلف أشكالها، حيث تتنازل الدولة عن المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص في إطار تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها منذ سنوات، بداية من استقلالية المؤسسات الممتدة إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وانتهاء ببرنامج التعديل الهيكلي للدخول إلى اقتصاد السوق.

لمعالجة هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة

في السؤال الجوهرى الآتى:

على ماذا اعتمدت سياسة التشغيل حتى تمكنت من إنقاص معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 1995-2010

وما هي وضعية البطالة في الجزائر؟ ما هي السياسة المنتهجة من طرف الدولة في ميدان التشغيل لمعالجة مشكل البطالة؟
إن الأهداف المتوخاة من الدراسة تتمثل في:

1. معرفة الوضعية الحالية للبطالة والتشغيل في الجزائر
2. معرفة دور سياسة التشغيل في إنقاص معدل البطالة خلال الفترة 1995-2010.

أهمية البحث ودوافع اختياره:

لقد كان اختيارنا للموضوع نابع من انشغالنا الكبير بمشكل البطالة والتشغيل في الجزائر الذي يعتبر مسألة جوهرية يبقى مطروحا، وكذلك من خلال نسب البطالة المقدمة والتي تدور حول 15 إلى 20 %. لنعلم أن النسب المتوسطة تتراوح ما بين 10% إلى 15%، وعندما تتجاوز هذا الحد تعتبر ظاهرة خطيرة على المجتمع.

أولا: واقع البطالة والقوى العاملة في الجزائر

1. مفاهيم وتعريف أساسية حول العمل والبطالة:

يعتبر مؤشر الفقر ومؤشر البطالة، من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحرص الدول المتقدمة على إصدارها بشكل دوري "شهريا بالغالب"، وهذا الاهتمام أساسه أن الفقر والبطالة لهما ارتباطا قويا بالنمو الاقتصادي، فازدياد عدد الوظائف المتاحة دليل على قوة النشاط الاقتصادي، يترتب عنه توفر مداخل لأغلب أفراد المجتمع، تسمح لهم

بتغطية تكاليف المعيشة والعكس صحيح، حيث تؤدي البطالة إلى حرمان فئة واسعة من هذا الدخل، يجعلها تعيش العزلة الاقتصادية بكل أبعادها: إنتاج، استهلاك، ادخار، دفع الضرائب، ... الخ، وهذا يؤدي حتما إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، نعبر عنها جميعا بالآثار السلبية للبطالة.

أ. مفهوم البطالة:

إن التعريف الرسمي للبطالة وفقا لبروتوكول منظمة العمل الدولية هو حالة الفرد المتعطّل عن العمل في الوقت الحالي والذي يبحث عن عمل نشط لفترة من الزمن يتفق عليها طالب العمل مع رب العمل وفي هذا الصدد ينبغي أن يراعى التمييز بين البطالة والعمالة الناقصة وكذلك بين عدد ساعات العمل في اليوم أو الأسبوع. وللتعرف على مفهوم البطالة بشكل واضح لا بد أن نتعرف على معنى العاطلين عن العمل والذين هم يمثلون الجيش العمالي الاحتياطي الذين أفرزتها هذه الظاهرة الاجتماعية، حيث أعتبر البعض أن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا لكنهم عاطلون عن العمل حاليا. وهذا التعريف غير شامل لكل العاطلين عن العمل حيث يعتبر العاطلين هم العمال السابقون والعاطلون حاليا ولكن العاطلين عن العمل أيضا قد لا يكونوا عمال سابقين مثل خريجي الكليات والمعاهد حديثي التخرج والذين ما زالوا ينتظرون فرصة عمل مناسبة لهم عمليا في عداد العاطلين عن العمل ومما تقدم.

يمكن تفسير مفهوم البطالة على أنه (ظاهرة تتمثل في عدم ممارسة الأفراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة لظروف خارجة عن إرادتهم بالرغم من قدرتهم على العمل

ورغبتهم فيه وبحتم عنه).

ورغم أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية لا تزال موضع اهتمام، فإن الهدف الرئيسي من تعريف البطالة هو الحصول على مؤشر شامل على الأداء الاقتصادي وأوضاع سوق العمل، ذلك يدل أن ارتفاع مستوى البطالة يعني أن فرص العمل محدودة وأن أكثر الأفراد لا يجدون عملاً أي أن الاقتصاد في جملته لا يعمل كما ينبغي. يمكن الحصول على (معدل البطالة) من إحصاء عدد عاطلين عن العمل مقاساً على مجموع قوة العمل ويعتبر اتجاه هذا المعدل مع الزمن مؤشراً على قدرة الاقتصاد على النمو عند انخفاض مؤشر البطالة وبالعكس في ظل ظروف متغيرة ومستقرة.

مفهوم البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء:

يعتبر الشخص بطالاً إذا توفرت المواصفات التالية:

1. أن يكون في سن يسمح له بالعمل (ما بين 15 سنة و64 سنة)
2. لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي ونشير على أن الشخص الذي لا يملك عملاً هو الشخص الذي لم يزاوّل ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
3. أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل ويكون على استعداد تام للعثور على عمل.

ب. قياس البطالة¹:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية (الدار الجامعية للكتاب مصر،

يقاس معدل البطالة عادة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو ما يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة، حيث:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد الفئة النشطة}}$$

ت. الفئة النشطة: تحتوي على الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا أو لا يعلمون، إذن العناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي:

العاملون: هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر الغير أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.

العاطلون: هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لهم وظيفة.

2. وضعية البطالة في الجزائر

من خلال تحليل النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل والبطالة، اتضح لنا أن هناك جدالا قائما وعدم اتفاق بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع. فالكلاسيكيون يرون أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار والناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل وهذا غير مقبول، حيث إذا كان الناتج عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، فإن هناك بعض العمال يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون مناصب عمل، إلا أن الحقائق تكون أكثر تأييدا للتحليل الكينيزي لسوق العمل، فالزيادة في الطلب الكلي المترتبة على سياسة مالية أو نقدية توسعية إنما تؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي. إن هذه النظريات ليست الوحيدة في تفسير سوق العمل والبطالة، ويعتبر

هذا الموضوع من المجالات الهامة لإجراء البحوث والدراسات ، وبصفة عامة إن هذه المؤسسات والعمال والهيئات يتحركون ويعملون على حالة السوق ووضعتهم في الأسواق. إذن كيف هي وضعية البطالة في الجزائر؟

لقد كان انخفاض أسعار النفط في نهاية الثمانينات بالغ الأثر في تردي الوضع الاقتصادي في بلادنا، حيث تراجعت الاستثمارات وتراكمت الديون الخارجية، والنتيجة تقلص فرص التشغيل بالوظيفة العمومية، وتأثرت بذلك سوق العمل حيث شهدت اختلالات حادة خاصة خلال التسعينات أين ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 28 بالمائة من مجموع القوى العاملة عام 1996، أي ما يعادل 2.2 مليون شخص. بالإضافة إلى بروز الشغل غير الرسمي ما بين 13 بالمائة سنة 1990 و 17 بالمائة حاليا من مجموع القوى العاملة، وعليه في ظل هذه المعطيات سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على وضعية سوق العمل في الجزائر من خلال معطيات حول واقع القوى العاملة والبطالة والعرض والطلب في سوق العمل.

3. واقع القوى العاملة في الجزائر

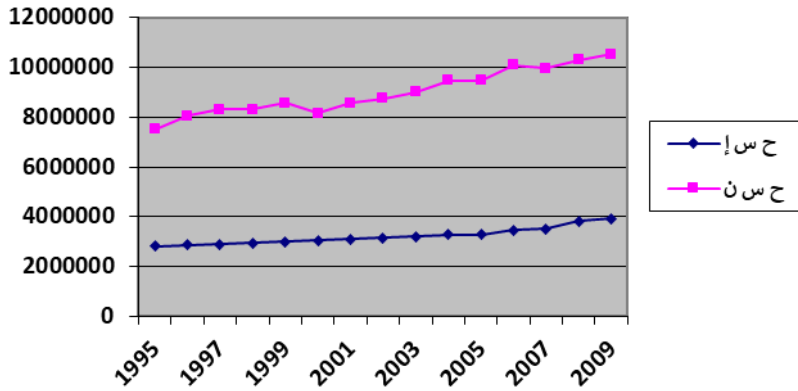
القوى العاملة أو الناشطون، هم ذلك القسم من السكان الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاقتصادي، وهم عبارة عن جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة "سواء كانوا مشغولين فعلا أو عاطلين عن الشغل. إن حجم وبنية السكان النشطين (القوة العاملة للفئة المتراوحة بين 15 و 64 سنة) في الجزائر، والتي تنطبق نظريا على الأشخاص الذين هم في سن العمل، تعطي أول دليل على ضآلة حجم القوى العاملة، خاصة وأن عدد القادرين عن العمل

وغير الراغبين في العمل لسبب أو لآخر كبير في الجزائر هذا من جهة،
ومن جهة أخرى تعتبر منخفضة مقارنة بالمستويات الدولية.
الجدول رقم (01): يبرز لنا مدى تطور حجم وبنية القوى العاملة
في الجزائر

السنة	حجم السكان الإجمالي	حجم السكان النشطون	معدل النشاط
1995	2806000	7561000	26.9
1996	2856600	7811000	27.3
1997	2904500	8072000	28.0
1998	2950700	8326000	28.5
1999	2996500	8589000	28.4
2000	3041600	8153000	28.8
2001	3087900	8568000	29.8
2002	3160000	8762326	30.1
2003	3208000	9011700	30.4
2004	3286090	9470000	34.7
2005	3294071	9493000	34.7
2006	3460920	10110000	37.2
2007	3519057	9969000	35.3
2008	3816550	10315000	37.0
2009	3922368	10544000	37.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (1): تطور حجم السكان الإجمالي وحجم السكان النشطين بالجزائر



4. واقع القوى العاملة غير المشتغلة (البطالين)

تحتل مشكلة البطالة في بلادنا اهتماما كبيرا، وأن تحديد حدة هذه المشكلة يقتضي تمييز السكان الذين تمسهم البطالة على أساس عدد من التصنيفات، ومن أهمها:

- السن (فئات العمر).
- المناطق الجغرافية والجنس.
- المدة الزمنية.

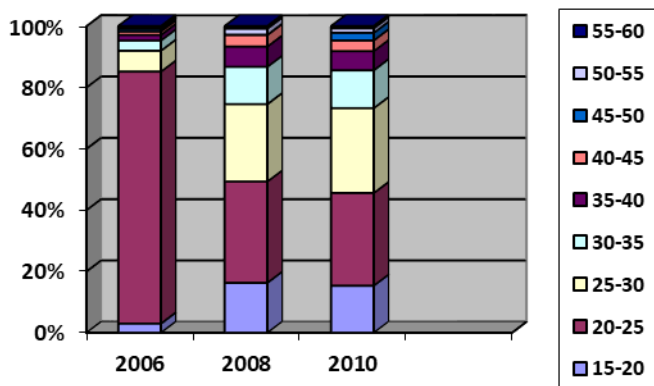
أ - توزيع البطالين حسب فئات السن:

إن ظاهرة البطالة تمس بالدرجة الأولى مختلف فئات الشباب كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول (2): توزيع البطالين حسب فئات السن

2010	2008	2006	فئة السن
256907	329136	393441	20-15
15.37	15.61	16.82	%
505378	666872	6987958	25-20
30.23	32.09	29.41	%
462633	509289	578984	30-25
27.68	24.51	24.74	%
206447	245568	280890	35-30
12.35	11.84	12.01	%
104297	133532	155896	40-35
6.24	6.43	6.66	%
58291	75108	93287	45-40
3.49	3.61	3.99	%
41583	62516	72662	50-45
2.49	3.01	3.11	%
24577	40295	58163	55-50
1.47	1.94	2.49	%
11422	15954	18169	60-55
0.68	0.77	0.78	%
1671534	2078270	339449	60 فما فوق المجموع

الشكل (2): توزيع البطالين حسب فئات السن



من خلال الجدول نلاحظ أن العاطلين عن العمل (الباطلين) هم معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، حيث أن نسبة البطالة في هذه الفئة بلغت عام 2006 حوالي 70.89 % وانتقلت إلى 73.28 % عام 2010. ضمن هذه الفئة يلاحظ أن فئة (20-25 سنة) هي التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة حيث سجلت 30.23 % عام 2010 عندما كانت 29.41 % عام 2006، في رأينا، يرجع هذا الارتفاع إلى إحالة الشباب من طرف المنظومة التعليمية التي أصبحت لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل بصورة عامة، لأن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين في المعاهد. كذلك المؤدون لواجب الخدمة الوطنية والذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل، وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، حيث أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى

الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان. نفهم من هذا أن البطالة تتركز بشكل خاص بين الشباب الداخلين إلى سوق العمل.

ب. توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس

إن الشيء الذي يمكن ملاحظته أن البطالة في المنطقة الحضرية تفوق نظيرتها في المنطقة الريفية، لكن كيف تنتشر البطالة بين الرجال والنساء في هذه المناطق؟ هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (3): توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس

نوع المنطقة	السنوات	2007	2010
حضري	ذكور	995969	790726
	إناث	227150	203644
	مجموع	1223119	943371
	%	58.85	59.5
ريفي	ذكور	763964	579688
	إناث	91187	97475
	مجموع	855151	677163
	%	41.15	40.5
المجموع	ذكور	1759933	1370415
	إناث	(%84.86)	(%82)
	مجموع	)318336	)301119
		(%15.32)	(%18)
		2078270	1671534

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

- يتضح لنا من الجدول أن البطالة لدى الرجال أكبر من بطالة النساء، حيث أن نسبة البطالة عند الرجال بلغت عام 2010 حوالي 82 %، منها 57.5% يتمركزون في مناطق حضرية والباقي أي 42.5% في المناطق الريفية. بينما نجد البطالة عند الإناث تمثل سوى 18 % من فئة البطالين الكلية حيث وصل عدد النساء العاطلات عن العمل عام 2010، منها 67.6% نجدها في مناطق حضرية والباقي أي 32.4% في المناطق الريفية. في الوقت الذي نجد فيه أن نسبة البطالة لدى الرجال تتجه نحو الانخفاض مقارنة بسنة 2007، حيث من 84.68% إلى 82% وبالنسبة للنساء فهي تتجه نحو الارتفاع، حيث انتقلت من 15.32% إلى 18% عام 2010. إن التفسير الوحيد لهذه النسب هو أن كلا من الريف والمدينة عانيا من شبح البطالة 59.5% في المدينة، 40.5% في الريف عام 2010، حيث حدث نوع من الهجرة المعاكسة نحو المناطق الداخلية في البلاد، فالتعطّل الذي يسود سواء الرجل أو المرأة في الريف يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:
- 1 -قسم متعطلا تعطلا موسميا، نظرا لاعتماد الفلاحة الجزائرية على الأمطار المتساقطة مع قلة الاعتماد على الري (السقي).
 - 2 -قسم متعطّل تعطلا مقنعا، كان من المفروض تشغيله خارج القطاع الفلاحي.
- أما التعطل الذي يسود القوى العاملة في المدن الجزائرية يمكن تقسيمه إلى أقسام:
- 1 -قسم متعطّل تعطلا سافرا وكاملا.
 - 2 -قسم متعطّل تعطلا مقنعا (خفيا)، كان من المفروض تشغيله

خارج القطاع الفلاحي.

3 -قسما متعطلا تعطلا هيكليا.

ت. توزيع البطالين حسب المدة الزمنية:

إن تحليل مدة البطالة (المدة اللازمة الكافية للظفر بمنصب شغل، مهما كان نوعه ...) يساعدنا في إلقاء الضوء بصورة أفضل على وضع فئة البطالين وعلاقتها بسوق العمل بشكل عام. عموما إن مدة البطالة كانت تعد بالأشهر، أصبحت الآن تعد بالسنوات وهذا راجع لنقص العمل وكذلك لعدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين، الجدول رقم (4) يبين لنا توزيع نسبة البطالين في الجزائر حسب المدة الزمنية لسنة 2010.

النسبة %	مدة البحث
38.87	سنة واحدة
20.48	سنتين
13.75	3 سنوات
8.19	4 سنوات
18.71	5 سنوات وأكثر
100	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول يتضح لنا ان حوالي 38.87% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة منذ سنة، حسب تعداد 2007، وحوالب 18.71% يتواجدون في حالة بطالة 5 سنوات فأكثر. كذلك نجد عدد البطالين هم عاطلون لمدة سنتين بنسبة 20.48% من

مجموع البطالين. كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب الشغل من طرف الأفراد العاطلين، وعلى امتداد المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الشغل. من خلال عرضنا لأهم توزيعات البطالة حسب التصنيفات السابقة، فإنه من الصعب فهم البطالة بكل أبعادها في بلادنا على الخصوص لأن أرقام وإحصائيات البطالة غير منتظمة وغير دقيقة إن وجدت أصلاً. بالإضافة إلى إظهارها بنسب أقل من أحجامها الحقيقية الأصلية وهذا في اعتقادنا يكون عملاً مقصوداً من جانب السلطات الحاكمة. الدليل على ذلك هو النقص الكبير في البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه الظاهرة بصورة عامة. على سبيل المثال لم نجد كيف يتوزع البطالون حسب المستوى التعليمي.

في الوقت الذي يتبين لنا في كل عام وبكامل الوضوح والدقة أحجام ومعدلات البطالة ومظاهرها في الدول المتقدمة، بالفعل مهما تكن نوعية هذه المشاكل المذكورة آنفاً، وغير المذكورة. سنحاول إبراز هذه الظاهرة لتقصي أبعادها وتطوراتها في الجزائر.

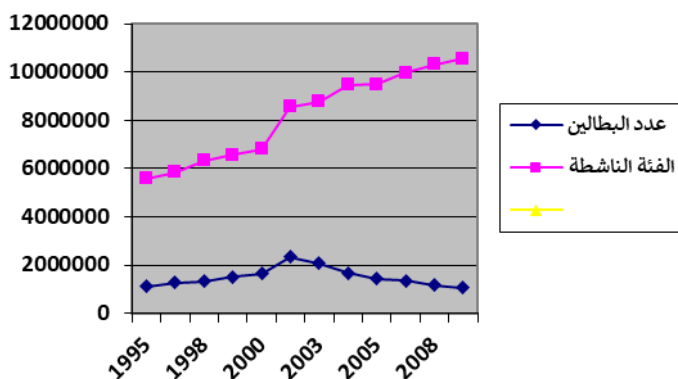
5. البطالة والعرض في سوق العمل

1 - تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1995-2010
جدول (05): يوضح تطور حجم العاملين وحجم البطالين

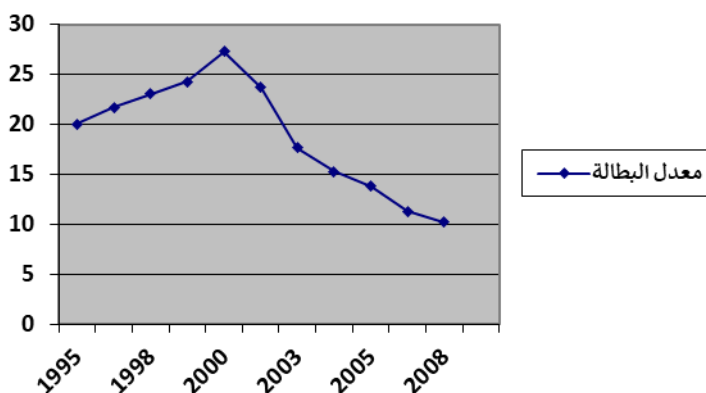
السنوات	الفئة النشطة	عدد البطالين	معدل البطالة (%)
1995	5588000	1120000	20.04
1996	5851000	1272000	12.7
1998	6318000	1344000	21.2
1999	6561000	1519000	23.1
2000	6814000	1660000	24.3
2001	8568000	2339000	27.3
2003	8762000	2078000	23.7
2004	9470000	1672000	17.7
2005	9493000	1448000	15.3
2007	9969000	1375000	13.8
2008	10315000	1170000	11.3
2009	10544000	1072000	10.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني
للإحصائيات.

الشكل (3): تطور حجم العاملين والبطالين خلال الفترة 1995-2010



الشكل (4): تطور معدل البطالة خلال الفترة 1995-2010



من خلال تفحصنا لهذه الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه والموضحة في الشكل، نلاحظ أنها تشير إلى كون الظاهرة قد مرت بمرحلتين بارزتين ومتعاكستين في الاتجاه على العموم خلال الفترة 1995-2010.

أ - الفترة من 1995 إلى 2005:

سجلت هذه الفترة ارتفاع لمعدلات البطالة، هذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وأسباب أخرى، وبالتالي انخفاض وتقلص خيل الجباية البترولية من جهة وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى. لأن في الواقع في الزيادة في البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة، لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعاً كبيراً خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد. بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي (غير الرسمي) خاصة في مجال النشاط التجاري، مما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي²،... كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة.³

ب - الفترة من 2006 إلى 2010:

سجلت هذه الفترة تراجعاً محسوساً لمعدلات البطالة وانتقالاً فريداً من نوعه مقارنة بنتائج السنوات السابقة، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات، التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية

² مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة علوم الانسان، جامعة بن خلدون، تيارت الجزائر، العدد 18، 2005.

³ NEGADI (G) , TABUTIN (D), VALLIN (J), « situation démographique de l'Algérie », CICRED , 1974 , p. 117.

والاجتماعية التي ساهم فيه بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى حركية استثمار عمومي سمحت بإنعاش بعض المجالات والقطاعات.

كل هذه العوامل ساهمت فيها بشكل ايجابي تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية، بالإضافة إلى الاحتياطات من العملة الصعبة نتيجة تطور أسعار النفط نحو الارتفاع، وارتفعت بذلك تحصيلات الميزانية العامة.

ثانيا: سياسة الدولة في تشغيل الشباب للحد من البطالة التقديم العام لأجهزة الدولة هي⁴:

- 1 - الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل
- 2 - الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية
- 3 - أجهزة حماية وإعادة الإدماج المهني المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
- 4 - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- 5 - أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات

⁴ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تطور أجهزة التشغيل، ص 45

جدول (6): خصائص مختلف أجهزة التشغيل

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات المعنية	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل، أنشأت عام 1995	وزارة الشغل والتضامن الوطني	-ضبط سوق العمل -تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	-كل طالبي مناصب شغل	
وكالة التنمية الاجتماعية، أنشأت عام 1996	-وزارة الشغل والتضامن الوطني -مصالح رئاسة الحكومة	-إعادة السكان المحرومين -ترقية تطوير التشغيل	60 -الأشخاص بسن سنة فأكثر -الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخل -الجامعيين والتقنيين السامين الباحثين عن منصب شغل	-المنحة الجزافية للتضامن 1000 دج -تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000 دج -قرض ما قبل التشغيل 4500 دج -القروض المصغرة: أشغال المنفعة ذات الكفاءة العالية من اليد العاملة -برنامج التنمية الجموعية -الخلايا الاجتماعية الجوارية
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 53 فرع جهوي، انشأت عام 96	-مصالح رئاسة الحكومة+ وزارة الشغل والتضامن الوطني	-الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطلين عن العمل	-طلبي مناصب الشغل سنهم تتراوح بين 19-35 سنة مع إمكانية التوسع لذوي 40 سنة	-المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	- وزارة العمل والضمان الاجتماعي	-إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	- العاطلين من 35-50 سنة -المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل -المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	-مركز البحث حول التشغيل -مركز إعادة العمل المستقبل -التكوين -تغيير النشاط -تمويل إنشاء النشاطات ب 5 ملايين دج كحد أقصى
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل، أنشأت في 2004	وزارة الشغل والتضامن الوطني	-تسيير القروض المصغرة	-ربات البيوت -الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة	-القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000 و400000 دج

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
ويضاف إلى هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي شهدت توسيع مجال تدخلها.
إن الشيء الذي أصبح يميز سوق العمل في الجزائر، هي ظاهرة البطالة وتزايد النشاطات غير الرسمية التي تفوق 40%. فلم تكن معدلات البطالة تتجه نحو الانخفاض أو تستقر عند مستويات منخفضة نسبياً إلا في بداية الألفية الثالثة (17.4% عام 2004)، وخلال النصف الثاني من الثمانينات وسنوات التسعينات، عرفت البطالة توسعاً في أوساط المجتمع الجزائري، وعندما نحاول أن نكشف بعض العوامل الكامنة خلف تفشي ظاهرة البطالة، نستطيع أن نميز عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- زيادة معدل نمو مجموع السكان
 - زيادة مجموع القوى العاملة
 - ارتفاع نسبة الباحثين عن العمل
 - التسرب المدرسي المتزايد
- إنه ليس من السهل استئصال هذه المشكلة جذرياً، لكن من الممكن جداً التخفيف من حدتها. هذا ما حدث بالفعل في مطلع الألفية الثالثة حيث بدأت البطالة في التراجع وتحسنت معدلات التشغيل، فعلى ماذا اعتمدت سياسة الدولة في مجال التشغيل حتى استطاعت لإنقاذ معدلات البطالة؟

ثالثا: دراسة حالة العرض والطلب على العمل في الجزائر

إن الجزائر تزخر بثروتين أساسيتين، الشباب من جهة، بقدراتهم الإبداعية، ورغبتهم في شق طريق بعالم الشغل، ومن جهة أخرى الفرص المتاحة والواسعة في مجالات النشاط الاقتصادي، خصوصا بقطاعات الفلاحة والخدمات والتحويلات الصغيرة. ولقد سلك جهاز الوكالة الوطنية للتشغيل منهج التقريب بين هاتين الثروتين الهامتين الذي ينصق بصفة جديدة على المرحلة الانتقالية الصعبة نحو اقتصاد السوق، إذ يقوم بتحضير الأرضية لتنظيم الخدمات بصفة عامة، وتقوية الإنتاج بصفة خاصة حيث أن الوكالة هي الصيغة التنظيمية الجديدة للنشاط الاقتصادي لما تقدمه من قدرات إبداعية ومن مرونة على الصعيد التقني خلافا للمؤسسات الكبرى التي يصعب عليها مسايرة التغيرات السريعة التي يعرفها العالم في المجال التكنولوجي.

إن الوكالة الوطنية لدعم لشباب تركز على الطريقة الاقتصادية في معالجتها للبطالة، والذي يهدف إلى تشجيع إحداث أنشطة إنتاج المواد والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع وتشجيع كل الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب وللإطلاع على الموضوع قمنا بدراسة ميدانية للوكالة للتشغيل وتأثيرها على التنمية المحلية، من خلال دعمها للمؤسسات.

النتائج:

من خلال هذا الجزء الذي خصصناه للدراسة، قمنا بدراسة قياسية لدالة العرض والطلب على العمل في الجزائر خلال فترة 1995-2010، واستخدمنا النماذج الديناميكية لدراسة هذه الظاهرة، ولقد توصلنا في ظل الفرضيات الموضوعية (حسب اختبارات Dickey-Fuller) إلى وجود نموذجين، ثم أن غياب مركبة الاتجاه في (VAR)، أي أننا اخترنا نماذج الانحدار الذاتي بدل نماذج تصحيح الخطأ. ولقد جاءت النتائج مقبولة، وفسرت جانب هام لتأثير أدوات عرض العمل، إذ تبين لنا: أن ارتفاع عدد عرض فرص العمل يتبعه انخفاض في معدل البطالة، وكذلك زيادة المجتمع النشط تؤدي إلى زيادة معدل البطالة.

الخاتمة:

سمحت لنا هذه الدراسة بالوقوف على عدة حقائق نظرية

وعملية نستعرضها في النقاط التالية:

- 1 هناك تباين في مصادر الإحصائيات: التحقيقات لدى العائلات، التحقيقات لدى المؤسسات، المصادر الإرادية وإشكالية القطاع الموازي.
- 2 من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر ارتفاع العرض من العمالة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني والقوة العاملة النشطة مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة الذي يعود إلى ضعف الأداء الاقتصادي.
- 3 ارتفاع نسبة الوافدين الجدد إلى سوق العمل والمسرحين قسرا من وظائفهم لأسباب اقتصادية وارتفاع متوسط مدة البحث عن العمل، المستوى الضعيف بخصوص التدريب والتأهيل بحوالب 70% من

البطالين.

4 تمس البطالة أكثر الشباب الأقل من 30 سنة (حوالي 80%)، و 50% من العاطلين هم دون سن 25 سنة، بالإضافة إلى حاملي الشهادات الجامعية، وارتفاع البطالة عند الإناث بسبب دخول المرأة بقوة إلى سوق العمل في العشرية الأخيرة.

5 انتشار ظاهرة اليأس من البحث عن الشغل، وهي ظاهرة خطيرة تحتاج إلى دراسة اجتماعية.

6 ابتداء من سنة 2001، يبدو أن السلطات العمومية ومن خلال مخططات الإنعاش الاقتصادي قد أعطت الأولوية لخفض معدل البطالة والقبول بمعدل تضخم مرتفع قليلا.

7 تراجع دور القطاع الصناعي العمومي في التشغيل لصالح القطاع الخاص، وزيادة حصة الإدارة في خلق مناصب الشغل، والزراعة والخدمات.

8 قامت السلطات العمومية بمجهودات كبيرة من خلال إنشاء مجموعة أجهزة وآليات لمكافحة البطالة، والتي ساهمت في خفض معدّها إلى 10% سنة 2011.

توصيات:

أولا: ضرورة توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عن مشكلة البطالة في الجزائر تراعي التعريفات والمصطلحات والقياسات والمعايير الدولية المتعارف عليها بما يمكن من انجاز مقارنة وواقعية غير متضاربة، خصوصا أن مسألة الإعلام الاقتصادي باتت ضرورة ملحة بالنسبة للقائمين على التخطيط والتنبؤ المستقبلي لسلوكات الظواهر الاقتصادية وعلى رأسها البطالة.

ثانيا: العمل على استمرار تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية مع مراعاة أن مشكلة البطالة جزءا من قضية عامة حيث أن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كانت من العوامل الأساسية لنمو البطالة مع إرساء سياسة اجتماعية تعمل على التقليل من الآثار السلبية لسياسة الإصلاح خاصة ذوي الدخل الضعيف والمحدود.

ثالثا: الاهتمام بما يسمى بالتدريب التحويلي وربطه بالسياسات التعليمية.

رابعا: تحويل عنصر العمل في الحالة الجزائرية إلى ميزة اقتصادية إنمائية بالتركيز على القطاعات وا لأنشطة كثيفة العمل والتي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة لتحقيق خطوة شاملة في الكفاءة الإنتاجية للعنصر البشري كما حدث في دول جنوب شرق آسيا، من خلال وضع استراتيجية لتنمية كثيفة العمل تتفق وسياسات الإصلاح الاقتصادي من جهة، ورفع مستوى كل معدلات النمو والتشغيل خاصة، باعتبار أن الطلب على العمل مشتق من الطلب على الإنتاج.

خامسا: ضرورة الاهتمام بالصناعات التصديرية كثيفة العمل بجانب صناعات محل الواردات وخاصة الصناعات التي تتميز فيها الجزائر بميزة تنافسية مثل الصناعات المشتقة من المحروقات، مع إعطاء الأولوية لتشغيل الطاقات العاطلة وتشجيع الصناعات الصغيرة في الريف والحضر، وذلك من خلال التركيز على دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة لإدماج الشباب في ميدان الشغل من خلال تسهيلات تقديم القروض وبالتالي يمكن تنمية كفاءة مستوى تشغيل الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالنظام التعليمي المهني والتدريبي

لتسهيل عملية الإدماج في سوق العمل بمعطياته الخالية والمستقبلية بما يخدم أهداف استراتيجية التنمية كثيفة العمل من جهة، وبما يحقق ترشيد الإنفاق والاستقرار النقدي من جهة أخرى.

سادسا: ضرورة السيطرة على العوامل التي يمكن التحكم فيها والتي تساهم في تفاقم مشكلة البطالة: الزيادة السكانية، الأنشطة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة.

سابعا: ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في مجال التشغيل خاصة تلك التي تتزامن مع تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، والهادفة إلى إصلاح الخلل الاقتصادي الكلي لجل الدول النامية بما فيها الجزائر. ثامنا: ضرورة اعتماد مبدأ التخطيط المستقبلي للعمالة مع الأخذ بعين الاعتبار البعدين/ الكمي (العرض المتاح من القوة العاملة) والبعدين الكيفي (التأهيل، التدريب، المستوى التعليمي...) وذلك على المستويين القطاعي والإقليمي.

قائمة المراجع:

1. محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997.
2. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997.
3. طارق الحاج، علم الاقتصاد والنظريات، دار الصفاء والتوزيع، الأردن، 1993.
4. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة، مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
5. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
6. مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة علوم الإنسان، جامعة بن خلدون، تيارت الجزائر، العدد 18، 2005.
7. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001، بقيمة 525 مليار دينار جزائري

مراجع باللغة الأجنبية:

1. BASSINO(P), LEROUX (J-Y), MICHELENA(P), *Les politiques économiques*. FOUCHER, Paris, 1999
2. BOULAHBAL (B), *Emploi, chômage, salaires et productivité du travail*, 2008, Alger.
3. CAHUC (P), ZYLBERBERG (A), *Le marché du travail*, Boeck, Bruxelles, 2001.
4. DARES, *Les politiques de l'emploi et du marché du travail*. La découverte, Paris, 2003.

5. DUTHIL (G), Economie de l'emploi et du chômage, ellipses, Paris 1994.
6. FUCHS (V), Dictionnaire de l'emploi, de l'insertion et de la formation, Lyon, mars 2011.
7. JEAN.PAUL-PIRISU, «Croissance-emploi- développement ». Ed la découverte. Paris. 2007.
8. MARUANI(D), REYNAUD (E), Sociologie de l'emploi, 3^{ème} édition, Editions La découverte, Paris, 2002
9. NEGADI (G)., TABUTIN (D), VALLIN (J), « situation démographique de l'Algérie », CICRED , 1974

Articles ET rapports:

10. HAMMOUDA. Nacer-Eddine "le système d'information sur le marché de travail : bilan et Perspective" CREAD.
11. SAIB (M), ISLI (A), HAMMOUDA (N) : « Programme des emplois en Afrique : marche de travail et emploi en Algérie (élément pour une politique nationale de l'emploi), profil de pays », Bureau de l'OIT à Alger, octobre 2003
12. Office national de statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, ALGERIE.